



منظمة العمل العربية

الندوة القومية حول

" آفاق تشغيل المرأة العربية ودورها في

تحقيق التنمية المتوازنة "

شرم الشيخ ، 15 - 17 ابريل / نيسان 2014

دور منظمة العمل العربية

في تنمية المرأة

إعداد / رانيا فاروق

رئيس وحدة المرأة والفئات الخاصة

دور منظمة العمل العربية في تنمية المرأة العربية

مفهوم التنمية

حدد الاعلان العالمي لحقوق الانسان التنمية باعتبارها " عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تستهدف التحسين المستمر لرفاهية جميع الشعوب وتتم من خلال المشاركة النشطة والحررة لكافة الأفراد ، في عملية التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها " ووفقا لذلك ، فان الانسان هو المحور الاساسي لكافة عمليات التنمية والتي تتركز غاياتها في اشباع الحاجات المختلفة وتحسين نوعية حياة الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لقد كشفت المطالب التي رفعتها الشعوب العربية عن تطلعاتهم نحو مستقبل يحقق التنمية والعدالة الاجتماعية من خلال برامج شاملة للتنمية تتكامل فيها الاهداف والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن من بناء مستقبل أفضل وتعمل على الحد من الفقر وتتيح أجور وفرص عمل أفضل ويتم من خلالها توجيه الاستثمارات لتوفير فرص العمل اللائق والمستدام .

في المراحل الأولى للتنمية جاء الاهتمام بالنمو الاقتصادي الوطني من خلال مؤشرين هما الدخل الفردي ، معدل النمو السنوي لمتوسط الدخل القومي ومن هنا استهدفت الدول تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي لاقتصادياتها الوطنية . لكن مع الممارسة تعددت المشاكل الاجتماعية والسياسية التي صاحبت التركيز على أولويات التنمية الاقتصادية التي صاحبها اتساع الفجوة بين دخول فئات الأفراد في المجتمع الواحد ، فلم يؤد النمو الاقتصادي إلى انخفاض معدلات الفقر بل على العكس زادت شدته حيث أن أكثر من 50% من عائدات النمو في معظم الدول تتجه إلى ذوي الدخل المرتفع والذين يمثلون أقل من 20% من السكان .

ومن هنا أكدت الخبرة أن النمو الاقتصادي أدى إلى زيادة الفقراء فقراً . فعندما يؤدي النمو الاقتصادي الكلي إلى اتساع الفجوة بين فئات المجتمع لا بد من التأكيد على أن تحقيق التنمية يتطلب عدالة في توزيع العائد من خلال تغيير كبير في توزيع القوى الاقتصادية والاجتماعية داخل البلد الواحد .

ومن هنا كان لا بد من التركيز على الجوانب غير الاقتصادية للتنمية (الاجتماعية والبيئية) فعند صدور أول تقرير للتنمية البشرية في 1990 اعتمد على فكرة أن الدخل القومي هو ما

يعني التنمية ثم راجع ذلك واعتمد مقياس أكثر شمولية هو مقياس التنمية الإنسانية الذي كان في حينها يستخدم مؤشرا هما متوسط العمر عند الولادة والتحصيل الدراسي ثم أضاف إليهما عام 1995 مؤشر تمكين المرأة .

ولكن تبقى المشكلة أنه عندما يتم حساب مؤشرات الإنتاج الاقتصادي أو إحصائيات القوى العاملة فالالاتجاه يسير نحو التقليل من شأن نشاط المرأة أو عدم تقديره حق قدره ولا يقتصر الأمر على إغفال دور المرأة عند حصر الأنشطة الاقتصادية للسكان بل أنه يتعداه إلى استبعاد ما تقوم بها في نطاق اقتصاديات الأسرة (في الإحصاءات الرسمية) .

ويمثل هذا الاتجاه خطورة شديدة ليس فقط في إطار إغفال جهود المرأة كمشارك في مجال التنمية أو إظهار دورها كدور هامشي عديم القيمة ولكنه يؤدي أيضاً إلى الاستعانة بمؤشرات اقتصادية متحيزة ، وبالتالي إلى تبني فروض خاطئة لا تؤدي إلى تقديم حلول ناجحة في مجال التنمية في ظل غيبه البيانات الدقيقة الذي أصبح وجودها ضرورة ملحة لنجاح التخطيط الإنمائي السليم على مستوى المنطقة العربية بأسرها ، لأن التخطيط الإنمائي السليم يقتضي حسن توظيف الموارد البشرية من خلال إشراك كافة عناصر المجتمع على نحو متكافئ في جهود التنمية ، لذا أصبح إدماج المرأة في كافة عمليات التنمية وفي مختلف مراحلها على نحو كامل وفاعل من الأمور الجوهرية ليس فقط من باب تحقيق مبدأ العدالة والمساواة إنما كوسيلة حتمية لبلوغ التقدم . من المؤسف أن معظم جهود التنمية والتي ركزت على الاهتمام بالنمو الاقتصادي لم تحسن من وضع المرأة كعنصر بشري حيث كان التركيز على القطاعات التي يكون فيها الرجل عنصراً أساسياً وفاعلاً كالقطاعات الصناعية والتجارية الكبرى بينما لم تحظ القطاعات الصغيرة والعمل غير الرسمي إلا بجهود ضئيلة ومحدودة وهي القطاعات التي تتركز فيها أعداد كبيرة من النساء الفقيرات اللواتي يحتجن إلى الرعاية الفعلية .

تشير تقارير التنمية البشرية أن النساء يمثلن أكثر قليلاً من نصف سكان الأرض وثلث القوى العاملة في العالم في العالم إلا إنهن لا يحصلن على إلا عُشر الدخل العالمي . وهذا يرجع إلى أن المرأة تقوم بالعديد من الأعمال بلا أجر سواء داخل البيت أو خارجه إلا أنها تمثل جزءاً هاماً من الاقتصاد ورأس المال في حين أن الرجل لا يعمل عملاً إلا إذا تقاضي عنه أجراً مما يمثل فجوة بين الجنسين لا بد من البحث لها عن حلول .

وعلى الرغم مما شهدته السنوات الأخيرة من اهتمام مكثف بقضايا المرأة ومحاولة إدماجها في برامج التنمية من خلال إنشاء بعض المشاريع والبرامج الاجتماعية والاقتصادية الموجهة للمرأة إلا وجه الخصوص على المستوى الحكومي وغير الحكومي وعلى الأصعدة المحلية والقومية ، إلا أن تلك المحاولات لم تؤد ، على المدى الطويل ، إلى إشراك المرأة إشراكاً فعلياً وعلى نطاق واسع في مجالات التنمية الاقتصادية ، فضلاً عن أنها لم تتصد للمشكلات العديدة التي تتعرض لها المرأة في المجتمعات النامية ، فقد ساعدت تلك المشروعات على سد احتياجات فورية وملحة ، ولكنها افتقدت في أغلب الأحيان التخطيط المناسب على المستوى البعيد أو التنسيق من خلال الخيارات الأساسية للتنمية ، كما يؤخذ على إستراتيجيات التنمية ، عزلها للقضايا المتعلقة بالمرأة والبرامج المخصصة لها عن مجال التخطيط الإنمائي وإبعادها عن مجالات صنع القرارات الهامة ، مما أضعف عليها فرصة الانتفاع بالموارد الاقتصادية والسياسية الهامة التي خصصت لجهود التنمية الشاملة .

من الأمور الملفتة للنظر انه في ظل التباين الواضح في القدرات الاقتصادية للدول العربية - فنرى بعضها في أعلى الترتيب من حيث الناتج القومي الإجمالي والبعض الآخر في أدنى الترتيب - لم يكن له أثر ملموس قضية عمل النساء وارتفاع إسهامهن في مجالات التنمية فمازالت إمكانات المرأة غير معترف بها إلى حد كبير في الدول العربية فالعادات والتقاليد لها تأثير كبير سواء في المناطق الريفية أو في المجتمعات العربية المحافظة بشكل عام مما يجعل الفجوة بين الذكور والإناث في المنطقة العربية أوسع من أي مكان آخر من العالم .

، كما أن غياب المرأة عن المشاركة في التنمية لا يعود إلى قرار ذاتي منها إنما هو نتاج لعوامل عديدة أسهمت في بقاء المرأة في وضع بعيد كل البعد عن الوضع الأمثل لاستخدام الرصيد البشري العربي وهو الشرط الأساسي لانطلاق التنمية الشاملة منها :-

- الظروف وتركيب القوى العاملة العربية بشكل عام .
- الإستراتيجيات المتبعة للتنمية والتي تركز لهياكل اقتصادية واجتماعية سياسية وثقافية تساعد على استمرار الواقع بكافة مشاكله والتي تتغلب على الجهود المبذولة في هذا الصدد .

- نسبة الأمية المرتفعة التي تعاني منها النساء في العديد من الدول العربية .

احتلت قضية إدماج المرأة في التنمية الصدارة في جدول أعمال المنظمات الإقليمية والدولية الحكومية منها وغير الحكومية منذ عقدين من الزمان وعقدت العديد من المؤتمرات ودارت المناقشات التي أجمعت جميعها على **ضعف مشاركة المرأة في عملية التنمية وغيابها عن المشاركة في التخطيط** لها ومتابعتها وتقييمها مما جعل من الضروري تطوير مفهوم إشراك المرأة في عملية التنمية وإدماجها فيها ليصبح ذلك من ثوابت السياسة التنموية تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً .

لا ننكر أن الدعم الذي وجدته برامج التنمية لفائدة المرأة لدى الدول أو المنظمات ذات الصلة والمهتمة بقضايا المرأة أدى إلى تحسن نسبي في مشاركة المرأة في عمليات التنمية كذلك أدى الاهتمام العالمي بالمرأة إلى تضمين قضايا المرأة ومشكلاتها في الخطاب السياسي إلا أن ما تحتاجه المرأة الآن هو **الالتزام الكامل بالخطط المستجيبة للنوع الاجتماعي** وتوفير الآليات التي من شأنها دعم مسيرة المرأة .

إن مشاركة المرأة في **قوة العمل** هي أوضح المؤشرات الدالة على مدي إسهامها في التنمية من خلال مشاركتها في كافة مجالاته من أجل النهوض بالمجتمع . ولا شك في أن عدم وضع المرأة في الاعتبار عند التخطيط للتنمية قد أثر تأثيراً واضحاً وقلل من جهودها في بعض البلدان العربية وأدى إلى تهميش دورها من جراء ضياع فرص الحصول على دخل وحصرها في أعمال ضئيلة الأهمية قليلة المردود ، وقد أصبحت بالتالي بعض فئات النساء اللواتي ينحدرن من أصول ريفية أو حضرية فقيرة معرضات في أغلب الأحيان إلى حالة من الفقر المتزايد ، وأصبح من الصعوبة بمكان سد احتياجاتهن الأساسية من هنا فقد أقر الجميع بدور المرأة الفعال في الحياة الاقتصادية فعدم الاهتمام بعمل المرأة الاهتمام المطلوب واستبعادها من الكثير من مجالات الإنتاج أمراً يدعو إلى الدهشة في مجتمعات تحتاج إلى طاقة كل فرد قادر على العمل إذا أردنا المضي قدماً في طريق التنمية .

أولاً : معوقات التنشئة الاجتماعية :-

فالخلفية الثقافية التربوية التي تقوم بإعداد الفتاة منذ مراحل طفولتها المبكرة للدور الاجتماعي فقط وتكريس الأدوار الاقتصادية للذكور دون الإناث . ويلعب الإعلام في هذا الإطار دوراً هاماً في تكريس التمييز للرجل وترسيخ الوصاية الدائمة على المرأة وتقوية المعوقات الاجتماعية أمام التكامل المنشود .

الأمر يتطلب ضرورة بلورة الأسس لإعداد المرأة والرجل على حد سواء لأدوار تنموية فاعلة ومتجددة .

ثانياً : معوقات انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على مشاركة المرأة :-

في إطار المراحل المتعددة التي مرت بها الدول النامية ومنها الدول العربية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي خطوة على طريق التنمية كشفت عن عدم تهيئة القوى البشرية النسوية للإصلاح الاقتصادي على النحو التالي :

1- تعرضت المنظومة الاقتصادية إلى تغييرات أساسية جعلت القدرات الذاتية والكفاءات المهنية تتطور بسرعة كبيرة لتتكيف مع المتطلبات الاقتصادية الجديدة ، مما جعل القوى البشرية الأقل تدريباً هي القوى المهددة أكثر بالتهميش والبطالة وفي هذه الإطار كان للمرأة النصيب الأكبر من التهديد ليس لضعف قدراتها الذاتية إنما إلى ضعف فرص التدريب المهني المستمر .

2- طرحت برامج الإصلاح الاقتصادي مراجعة قطاعية لمنظومة الإنتاج من أجل خيارات جديدة ضمن المنافسة الدولية فتعرضت قطاعات النسيج والملابس والمواد الغذائية التي تجتذب نسبة كبيرة من العمالة النسائية إلى إعادة هيكلة مما أدى إلى انحسار العمالة في هذه القطاعات فما زالت البطالة بين النساء .

3- تطالبت برامج الإصلاح الاقتصادي ضغط النفقات في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية وهي قطاعات مؤثرة أكثر على تشغيل المرأة من ناحية ومنعكسة على أوضاعها الاجتماعية من ناحية أخرى وبالتالي تقلصت فرص اندماج المرأة في سوق العمل في وقت تزايدت فيه فرص التعليم وتضاعفت أعداد الخريجات .

**ثالثاً : معوقات صعوبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على وضع المرأة داخل
البلدان العربية :-**

وهنا تبرز قضية البطالة بشكل أساسي كأحد المعوقات الرئيسية لإدماج المرأة في عمليات التنمية :

● فبالرغم من عودة العالم العربي إلى حالة النمو بمعدلات معقولة بعد أزمة 2009 حيث حققت المنطقة العربية في المتوسط معدل نمو سنوي يفوق 4% إلا أن معدل البطالة في المنطقة العربية بقي الأعلى في العالم بعد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء فالافتراض السائد أن النمو الاقتصادي يؤدي تلقائياً إلى زيادة فرص التشغيل لكن ذلك لم يتحقق على أرض الواقع خاصة بعد الظروف السياسية المضطربة التي مرت بها العديد من الدول العربية في الفترة الأخيرة . وقد يرجع ذلك على نمط النمو الاقتصادي بالأساس الذي لم يكن في معظم الأحوال في القطاعات كثيفة العمالة .

● التوسع المفرط في التعليم العالي في معظم البلدان العربية – حيث زادت في بعض الدول نسبة الخريجات فيه على الخريجين – دون الأخذ بعين الاعتبار احتياجات سوق العمل ساهم في خلق تناقضاً كبيراً بين معاناة الدول من نسب البطالة المرتفعة في مقابل شكوي أصحاب العمل من عدم وجود عمالة ماهرة ومدربة ووصلت النسبة في بعض الدول العربية إلى أن ثلث الخريجات من التعليم العالي عاطلات عن العمل البعض منهن يحملن شهادة الدكتوراه . مما يعني أن اقتصاديات الدول العربية لم تتمكن من استغلال الإمكانيات البشرية المتاحة لها لرفع قدراتها لتحسين معدلات النمو بدلاً من هدر الاستثمارات الضخمة التي أنفقت في تعليمها.

ترجع زيادة نسب بطالة الإناث عن الذكور إلى زيادة معدل دخول الإناث إلى سوق العمل والتي تعود إلى :-

1- انتشار التعليم في كل الدول العربية بحيث أصبحت الإناث تنافس الذكور في كافة مراحل التعليم ومجالاته لذلك أصبحت المرأة المتعلمة تشعر بأهمية العمل نفسياً واجتماعياً واقتصادياً دفعها على اقتحام سوق العمل .

2- التشريعات التي تؤكد على المساواة بين الجنسين في كافة المجالات كذلك مصادقة الدول العربية على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المرأة وعدم التمييز بسبب الجنس

3- عوامل اقتصادية واجتماعية منها تزايد الطلاق والعزوبية أحياناً التي تجعل المرأة مضطرة للعمل لإعالة نفسها وأحياناً أسررتها .

كل هذه العوامل ساهمت وتساهم في مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وبالتالي في الوصول إلى التنمية المستدامة .

إذن فيصبح الحل هو توجيه مزيد من العناية إلى موضوع التشغيل لأنه القضية الأساسية بالنسبة للمنطقة العربية برجالها ونسائها فهي القضية التي تحدد مدى دعم مشاركة المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى لا تدفع المرأة من جديد ثمن أزمة التشغيل ولا تتعرض إلى مزيد من الإقصاء في ظل أوضاع تنموية صعبة تعيشها المنطقة وهو ما تعمل عليه منظمة العمل العربية من خلال :-

عقد المنتدى العربي للتنمية والتشغيل حيث كان المنتدى الاول في الدوحة 2008 والذي صدر عنه اعلان الدوحة والذي تضمن المبادئ الأساسية لمعالجة قضية التشغيل منها :

1 – التأكيد على ان العمل قيمة انسانية وحضارية ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية ونفسية يجب ايلأؤه مكانة متقدمة في مضامين التنمية وتوفيره بكفاية وعدل.

2 - التذكير بأن تفاقم البطالة وتآزم اوضاع التشغيل تمثلان ظاهرة مزمنة تعاني منها جميع المجتمعات العربية دون استثناء وفي ذات الوقت يتحتم ايجاد ما يزيد عن اربعة ملايين فرصة عمل جديدة سنويا لمواجهة الزيادة في العرض من العمل.

3 – التنبيه الى ان آثار البطالة لا تقف عند حدود فقدان الدخل, وهدر طاقات انتاجية, واستثمارات اجتماعية, بل تتعداه الى اضعاف الانتماء والشعور بالتمهيش . وتهديد السلم الاجتماعي والامن الوطني والعربي .

4 – التأكيد على ان التنمية فعل ارادى , لا تقف عند اعتاب زيادة الدخل الوطني , وبان التنمية الاجتماعية اكتسبت كيانا ذاتيا الى جانب التنمية الاقتصادية , وبان تجسير الفجوة بينهما اصبح امرا ملحا.

5 – الدعوة لمراجعة مضامين التنمية العربية في ضوء التجارب العربية الرائدة وفي ضوء ازمت الاقتصاد العالمي , والتذكير بان مبررات عقد القمة المقبلة هو الاستجابة العربية لعدد من التحديات كان من بينها الفقر والبطالة وضعف المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وانخفاض مستوى المعيشة وهجرة الاموال والكفاءات .

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الاعتبارات والتوجهات التي أبرزها الاعلان كالتأكيد على أهمية التنمية الاجتماعية إلى جانب التنمية الاقتصادية وتوجيه صناديق التنمية العربية بهذا الاتجاه، والعمل على زيادة تدفقات الاستثمارات البيئية العربية، وتيسير تنقل الايدي العاملة العربية بين البلدان العربية، وتطوير آليات التشاور والتنسيق بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وأطراف الانتاج وصناديق التنمية العربية والمجتمع المدني، وتمويل برامج منظمة العمل العربية الموجهة لدعم التشغيل والحد من البطالة، وغير ذلك من الاعتبارات والتوجهات.

ثم أقرت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت في يناير/ كانون الثاني 2009 البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة الذي تقدمت به منظمة العمل العربية ، كما تبنت القمة المذكورة إعلان الدوحة الصادر عن المنتدى العربي للتنمية والتشغيل والذي انعقد في الدوحة/ دولة قطر في الفترة من 15-16/11/2008 وتضمن أهدافاً نوعية وكمية يتم التخطيط لها والتعاون لتحقيقها قبل عام 2020، والتي أصبحت تمثل تعهداً عربياً تضامنياً تعمل الحكومات العربية على تنفيذها . ومن هذه الأهداف:

- اعتماد الفترة 2010-2020 عقداً عربياً للتشغيل.
- تخفيض معدلات البطالة في جميع البلدان العربية بمقدار النصف . وذلك من خلال العديد من الآليات أهمها اعتماد معدلات التشغيل وخفض البطالة معياراً رئيساً من معايير النمو الاقتصادي جنباً إلى جنب مع معيار معدلات النمو الاقتصادي، والسعي لرفع هذه المعدلات من جانبي التشغيل والنمو الاقتصادي كأحد أولويات العمل التنموي في السياسات القطرية، واعتبار ذلك مسؤولية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
- تخفيض نسبة المشتغلين ممن يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف.
- رفع معدل النمو في الإنتاجية بنسبة 10% خلال الفترة في كل البلدان العربية، وتوفير بيئة عمل مناسبة تحفز على رفع الإنتاجية وفق المعايير الدولية.
- تحسين جودة برامج التعليم عموماً، والتعليم الفني والمهني والتطبيقي والتدريب المهني خصوصاً، ورفع نسبة الملتحقين به إلى 50% كحدّ أدنى من الملتحقين بالتعليم ما بين التعليم الأساسي والتعليم العالي، والعناية ببرامج إعادة التدريب والتأهيل خلال العقد.

ثم عقدت منظمة العمل العربية " المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل تحت عنوان نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة " فى مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية فى الفترة من (24 – 26 فبراير / شباط 2014 م) والذي صدر عنه اعلان الرياض الذي يعد خارطة طريق للسياسات الموجهة إلى المنطقة العربية من أجل دعم النمو والتطور المطلوب لمواجهة التحديات الهيكلية للتشغيل ومن اهم بنوده :

- (1) أن العمل حقّ للجميع بدون تمييز مهما كان نوعه ، باعتباره شرطاً من شروط صون الكرامة وركنا من أركان المواطنة والمشاركة الفاعلة ، ورافعة من روافع التنمية وهو ما يساعد على تأسيس روابط اجتماعية كفيلة بمعالجة الفجوة الاجتماعية والفجوة بين الأجيال.
- (2) جعل التشغيل هدفا مركزيا في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفي سياسات الموارد البشرية وفى الخطط والبرامج التنموية على المستويين الوطني والعربي وضمان تكافؤ فرص التشغيل والتدريب والتأهيل بشفافية دون أى تمييز .
- (3) العمل على تقليص معدلات البطالة والفقر، على المستويين الوطني والعربي تنفيذاً لأهداف العقد العربي للتشغيل 2010-2020 وتوسيع مشاركة الشباب والمرأة وذوى الإعاقة في التنمية الاقتصادية وتضييق فجوة البطالة الواسعة بين المناطق داخل الدولة الواحدة ، وبين الدول العربية بما يساهم في تأمين شروط التنمية المتوازنة واستدامتها وتعزيز التماسك الاجتماعي .
- (4) التأكيد على الحاجة إلى ترشيد التشغيل فى القطاع العام ، وإعادة تنظيم شروط التشغيل فى كل من القطاعين العام والخاص ، وتقليل الفجوة فى الأجور والمزايا بين القطاعين العام والخاص لتعزيز دخول الشباب للقطاع الخاص .
- (5) التأكيد على أهمية الدور الذى تؤديه المرأة فى سوق العمل والتأثيرات الإيجابية لمشاركتها على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تشجيعها الدائم على المشاركة وإيجاد المناخ الملائم لها وإيجاد بيئة العمل المناسبة واللائقة لها .
- (6) التأكيد على حق نوى الاحتياجات الخاصة (المعاقين) فى العمل وأهمية وضع سياسات خاصة برعايتهم وتأهيلهم وتشغيلهم بما يمكنهم من أداء دورهم المنتج فى المجتمع .
- (7) إنشاء آليات مؤسسية لتسهيل إجراء الحوار الاجتماعى حول قضايا التشغيل والحماية الاجتماعية وتوسيع مشاركة الشباب والمرأة والمجتمع المدنى فى الحوار الاجتماعى

حول بعض القضايا كتحديد الحد الأدنى للأجور وحماية العمالة والتأمين ضد البطالة
ومعاشات التقاعد وتشغيل المرأة.



رانيا

ط / عبد المنعم